

تعالوا نكتب دستورنا

ثار الشعب، وسقط النظام، وارتفع سقف الحلم
عيش، حرية، عدالة اجتماعية
عيش، حرية، كرامة انسانية

والآن، أمامنا مهمة توصيف وتشكيل مصر التي نلهم بها.
هل نترك المهمة للنخب والخبراء؟
هل اجتماع بعض الأحزاب يُعبّر حقا عن الوفاق الوطني؟
هل نقاشات الغرف المغلقة بديل لحوار شعبي؟

مبادرة "تعالوا نكتب دستورنا"، مبادرة شعبية مستقلة، ولدت في- حضان الثورة، ويشارك فيها مصريون من كافة الخلفيات والاتجاهات. وهي غير- معنية بالجدل الدائر حول ترتيبات الفترة الانتقالية، وإنما تعمل على جمع الحلم من منابعه الشعبية، وإدارة نقاشات مع كافة طوائف الشعب عن الأسئلة الدستورية.

هناك شبه إجماع على أن الدستور ستصوغه جمعية تأسيسية، تمثل كل فئات شعبنا المصري، منتخبة من الشعب، إما عن طريق الانتخاب المباشر أو عن طريق البرلمان. لكن صندوق الانتخابات وحده لا يسع براح أحلامنا وطموحاتنا؛ نعم، الانتخابات هي أفضل وسيلة لانتقاء سلطات تنفذ مقاصدنا، لكن الحلم، والتوافق، ووضع الأهداف، حق ومسؤولية الشعب الشائر كله.

الدستور أهم وثيقة في- صياغة قواعد الجمهورية المصرية الثانية يرسم الحد الأدنى- من الحقوق والحريات، ويضع ملامح العقد الاجتماعي ما بين- المواطن والدولة، ويقرر التزامات الدولة وبالذات فيما يخص العدالة الاجتماعية، و ينظم العلاقة ما بين- السلطات، ويضبط توازنها.

ما نتصوره هنا، هو محاولة لإيجاد وثيقة شعبية تعبر عن طموحاتنا وأحلامنا المشتركة، تسترشد بها هذه الجمعية التأسيسية، التي نأمل أن نمدّها أيضا بآليات عمل مفتوحة للمجتمع المدني.

يُضْرَب حول عملية كتابة الدساتير سياج من الرهبة (والرهبة أحياناً)، فتُصوّر على أنها بالغة التعقيد، ولا يقوم بها إلا الخبراء، وأن المواطنين العاديين لا محل لهم فيها. ونتيجة هذا أن تُقصر كتابة الدستور على مجموعة محددة من الخبراء أو المشرعين، وإن كان هذا مقبولاً في نطاق الصياغة التقنية القانونية للدستور، فهو يتناقض مع ضرورة أن يكون الشعب مقتنعاً قناعة كاملة أن محتوى وروح هذا الدستور يعبر عن رؤيته وطموحاته.

دستور عهد الاستبداد (١٩٧١) - رغم عيوبه - به مواد تحفظ العديد من الحقوق والحريات (لم يكن التعذيب فعل دستوري أبداً)، ومع ذلك لم يحم هذا الدستور الشعب من انتهاك حقوقه وسلب حرياته. علينا أن نتساءل إذن ما قيمة دستور يوضع بدون مشاركة شعبية حقيقية؟ حتى لو كان دستوراً مثالياً، فهو يظل حبراً على ورق ما لم تتوفر توازن قوى يفعّله ويحميه.

وهنا تأتي أهمية وجود مبادرات شعبية لتأليف الدستور، تضمن مشاركة قطاعات واسعة من المجتمع المصري، وتعكس التنوع والتعددية فيه، فتصل إلى جميع الطبقات والمجموعات، وتتعرف على وجهات نظرها، وهمومها، ومطالبها، وأحلامها لمستقبل البلاد، وما تأمل أن يتضمنه الدستور الجديد.

إن التنوع الواسع في الشعب المصري، والظرف الاستثنائي الذي يعيشه مع الحراك الذي أحدثته الثورة، يعني أننا بحاجة ليس فقط إلى دستور محدد المهام والأهداف، وإنما إلى وثيقة تعبر عن حلم مشترك وتصور توافقي لمصر ما بعد الثورة، يشارك في صياغتها الجميع، و تنبع من اهتماماتهم وقضاياهم المباشرة، بدون الانحصر في الأسئلة الدستورية المعتادة.

«وثيقة الحلم المشترك» ستكون بمثابة عقد اجتماعي بين أفراد الشعب، ومرجعية لبرامج الأحزاب والمرشحين، ومُرشد للجان صياغة القوانين والدساتير.

أهداف المبادرة

- وضع وثيقة العقد الاجتماعي، «وثيقة الحلم المشترك»، المعبرة عن أحلام و طموحات كافة طوائف الشعب، عن طريق سؤال عينة ضخمة جدا من المواطنين، مباشرة، عن مصر التي يلمون بها، وعن الدولة التي يرون أنهم يستحقونها بعد أن قاموا بالثورة.
- التوصل إلى مقترح لدستور، ووثيقة حريات، ومبادئ دستورية، من خلال النقاشات المركزة مع آلاف المواطنين والممثلين- لكافة الكيانات والتنظيمات الشعبية (لجان شعبية، نقابات عمالية وفلاحية، نقابات مهنية، مجموعات سياسية و أحزاب، مؤسسات المجتمع المدني، الخ، ثم التقدم بها للجمعية التأسيسية لصياغة الدستور.
- التنسيق مع، ومحاولة توحيد، كافة جهود صياغة مسودات الدستور، أوالاتفاق على المبادئ الدستورية بحيث تكون خاضعة وتابعة للرغبات الشعبية، وليس فقط لتوازنات المشاركين في المبادرات.

المبادرة مفتوحة لمشاركة الجميع، طالما وافقوا على مبادئ وأهداف الثورة التي بلورتها الجماهير، و هتفت بها في أرجاء البلاد

- الحرية والكرامة الإنسانية.
- دولة مؤسسات ديمقراطية يحكمها الشعب.
- العدالة الاجتماعية.

هذه المبادئ والأهداف هي أساس الانضمام لمبادرة"تعالوا نكتب دستورنا"، وهي كذلك المحاذير التي يجب ألا يخالفها أي دستور قادم للبلاد.

كيف نتحرك؟

ستقوم مبادرة"تعالوا نكتب دستورنا" على عدة مراحل، تمهيدا للوصول إلى «وثيقة الحلم المشترك»، ومسودة الدستور.

المرحلة الأولى: جمع الحلم من منابعه الشعبية

تقوم مجموعة ضخمة من المتطوعين بسؤال أكبر عدد ممكن من المواطنين عن طموحاتهم وآمالهم في- الجمهورية الثانية، وأهم الحقوق وأكثر القضايا إلحاحا. مع ضمان تمثيل كل التنوع المصري من كل المحافظات والمهن والفئات الاجتماعية وكل الجماعات الثقافية والدينية والعرقية والجنسية.

المرحلة الثانية: النقاش الشعبي

في كل موقع مهني أو جغرافي، بعد جمع الآمال والطموحات، سيقوم متطوعي الحملة بإدارة نقاشات مكثفة، عن علاقة المواطن بالسلطات، وبطرح بعض الأسئلة الدستورية الكبرى وعلاقتها المباشرة بما جمع من أحلام و حياة المواطن. وتتم المرحلة الثانية بالأخص بالنقاش مع ممثلين عن التنظيمات، والمؤسسات، والكيانات الشعبية كالنقابات والجمعيات.

المرحلة الثالثة: التجميع والتلخيص

يرفع المتطوعون في كل نطاق جغرافي(دائرة انتخابية مثلا) ما جمعه من إجابات في المرحلة الأولى، ونتائج النقاشات في المرحلة

الثانية، للجنة منتخبة من بينهم. تقوم هذه اللجنة، أولاً، بنشر كل ما جُمع في قاعدة بيانات الكترونية، متاحة على المشاع مع الحفاظ على خصوصية أصحاب الاجابات). ثم تقوم بتلخيص كل ما جمع، ودمج المتشابه والمشارك.

إجابات المرحلة الأولى- تحاول تحديد الحقوق والحريات، والمرحلة الثانية تحاول تحديد شكل الدولة والعلاقة بين- المواطن والسلطات، وتوازن تلك السلطات.

المرحلة الرابعة صياغة وثيقة العقد الاجتماعي

تُجمع لجنة ينتخبها المتطوعون كل الملخصات، وتصيغ وثيقة موحدة، تمثل تركيز وتجريد لكل ما جُمع «وثيقة الحلم المشترك». ستمثل هذه الوثيقة عقدا اجتماعيا شعبيا، ومخططا لمصر التي نلحم بها.

ويمكن هنا الاعتماد على التقنيات الحديثة، لفتح عمل لجنة الصياغة للمشاركة الشعبية عن طريق الانترنت.

ويمكن الاعتماد على مبدعين لضمان وحدة النص النهائي، وسلاسة قراءته، فتكون عندنا بالفعل وثيقة شعبية تبناها كافة طوائف الشعب وتعبر عنهم.

المرحلة الخامسة وثائق مقترحة بناءً على العقد الاجتماعي

بجهود توافقية، وبمشاركة اللجان المنتخبة في- المبادرة نفسها، تتم صياغة مقترحات للدستور، ومبادئ دستورية، وربما أيضا برنامج مشترك لقوى الثورة، وغيرها من الوثائق السياسية والقانونية، بحيث تكون مرجعية وثيقة الحلم المشترك»، ويمكن طبعا الاستدلال بكل ما جُمع من حلم شعبي في النقاش.

نتائج المرحلة الخامسة لا تأخذ أي صفة رسمية، وإنما تقدم كمقترح ومساهمة في- الحوار الوطني، وتستمد قوتها وشرعيتها من مدى نجاح المبادرة في إشراك الجميع في كافة مراحلها.

إن نجاحنا في التجميع بين وثيقة شعبية تعبر عن طموحاتنا وأحلامنا المشتركة، وجمعية تأسيسية أمينة متوازنة، وآليات عمل مفتوحة للمجتمع المدني، سوف نؤسس فعلا لجمهورية ثانية بعقد اجتماعي حقيقي، ووافق وطني فعلي، وشرعية دستورية وشعبية وثورية كاملة. وقتها يمكننا أن نقول ان السلطة فعلا للشعب وليس هذا بكثير على شعب مصر الذي أبدع ثورة ٢٥ يناير.